

ملحق

العدد الأول

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

وه نيسان سنة ١٩٣٠

عمان السبت في ٧ ذو القعدة سنة ٢٣٤٨

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة للثبوت في ٢٩ - ٣ - ١٩٣٠ للدورة فوق المادة للجان التشريعي الأردني الأول

مكتبة جامعة الأردن

الجلسة التاسعة

الرقم : المائة التاسعة للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الاردني الاول

التاريخ : ٢٩ - ٣ - ١٩٣٠

افتتحت الدورة التاسعة للدورة فوق المادة للمجلس التشريعي الاردني الاول في ٢٩-٣-١٩٣٠
١٤٠ للمصادف يوم السبت الساعة ٣ برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونية

فخامة الرئيس : اكتمل التصايب القانوني فليتل الضبط

فلي وصودق عليه

توفيق بك : في الجلسة المتعقبة بتاريخ ٢٥-٣-١٩٣٠ كنت وعدت مجلسكم للوقر بالحصول
على كتاب من ممثل الدولة البريطانية يتضمن التصريح بان ما يملأ للخزينة الاردنية باسم قوة
الحدود من الليالى من قبيل الملة كالميل الذي يعطى لاجل سد مجز الواردات . وقد حصلت على هذا
الكتاب اودعه للسكربتير ليتلوه وتم بمخظه في اقبارة المجلس .
فلي الكتاب كما هوأت :

يا صاحب الفخامة

في الشرف بانناكم ان للمحفوظات الواردة في كتابي رقم ٢٤٣٢ تاريخ ٢٣ مارت سنة ١٩٣٠
بشأن الاعانة للسنة الحالية تشير الى كل من الملة المالية لاجل قوة الحدود ولجل تسديد الترق
ين باقي واردات الحكومة ومصروفاتها

في الشرف بان اكون صديق فخامتكم المخلص .

٢٩ - ٣ - ١٩٣٠

للمتحد البريطاني

C. H. F. Cox

شمس الدين بك : موضوعنا اليوم الميزانية وبقية المذاكرة في قانون الجمارك والمكوس
فليها لياشر العمل
الانسي بك : على كيفك

رفيقان باشا : انا ارجع المذاكرة بقانون الجمارك والمكوس .

فخامة الرئيس : بعد انقائ القانون لياشر بالميزانية .

ابراهيم بك : للمادة الثانية وتلاها حرفياً كما هو مدون بالضبط السابق

نظمي بك : ان الفقرة السادسة جاءت تحمل المكلف الاردني عبأ آخرأ حيث نفتت في
ان تعتبر قيمة المواد في محل شحنها او شراءها يوم التخليص عليها مع تأمين اجرة النفقات
ومعنى ذلك لا تعتبر قيمة المواد من مصدرها الاصيل بل تعتبر من محل شرائها بعد ان يكون
ذلك التاجر او الشركة اصافت الارباح والنفقات وزادت في قيمة البضاعة على او قل ٢٥ بالمئة
فاذا اصفنا الى هذه القية ايضاً ما يتفق المشتري اعني تاجر شرق الاردن يكون قد اضطر
التاجر في هذه البلاد ان يزيد ايضاً على قيمة البضائع ما تنتفقه وما دفعه من الرسوم
ان زيادة اثنان البضائع لا يتكدها التاجر بل بالعكس يتحملها المستهلك الاردني .
لهذا اقترح ان تعدل هذه الفقرة بصورة ان تعتبر قيمة المواد اي ثمن البضاعة في محل
مصدرها دون ان يضاف اليها اجرة النقل والتأمين والعمولة واي نفقات اخرى .

نجيب بك الشريدي : ان الفقرة الخامسة من هذه المادة تستلزم دفع الرسوم عن الكمية
او الحجم معاً كانت صغيرة او قليلة كرم الواحد القياسي الاكبر او الحجم الاكبر وتوضيح
ذلك انه اذا اتى تاجر بطن وجرام من البضاعة فالرسم الذي يستوفى عن الطن يستوفى ايضاً عن
الجرام الواحد بمقدار ما يستوفى عن الطن
وهذا ايجاف بين . وعلى هذا المفهوم ارى ان يستوفى عن الجزء بمقدار ما يصيبه من الرسم
المفروض على الحجم او الكمية الكبرى .

اما ما جاء بالعبارة الثانية من الفقرة السادسة اي انه يستوفى الرسم عن البضاعة ويضم الى
قيمة البضاعة اجرة النقل والتأمين والعمولة والنفقات الاخرى فهذا ايضاً ايجاف لان استيفاء
رسم الجمر عن البضاعة لاجن الاجور والنفقات والعمولة واذا استوفى عن هذه النفقات ضمنية
على رسم البضاعة فلا شك ان التاجر ياخذها لان رأس مال البضاعة عند التاجر هو قيمتها من
المصدر يضم اليها كافة المصاريف ورسوم الجمارك ومجموع ذلك كله يعتبر رأس مال البضاعة ثم
يضيف التاجر شيئاً معيناً من الارباح وينسبها للاهالي
فليه اني على رأي الزميل نظمي بك بخلف هذه الجملة من هذه الفقرة وان تبقى الفقرة .

للخاصة على الوجه الآتي . من اجل تعيين مقدار الرسوم التي يجب دفعها بحسب قيمة البضاعة تعتبر قيمة المواد في محل شحنها او شراؤها في يوم التخليص عليها .

وما جاء بعد هذه الجلة اقترح حذفه من هذه الفقرة .

اقصد بالحذف الجلة الآتية : (مع اضافة اجرة النقل والتأمين والعمولة واية نفقات اخرى صرقت على تلك البضائع قبل توريدها)

ولما ما يتعلق بالفترة الخامسة التي ذكرت رأيت فيها فاقترح ان تؤخذ الرسوم من الجزء يتداول ما يصيبه بنسبة الواحد القياسي .

شمس الدين بك : انا افكر بعكس ما فكر به الزميلان في موضوع الرسوم الجمركية لان زيادة الرسوم الجمركية على البضائع الاجنبية مما يشجع الصناعة الوطنية ويجبر الاماكن الاستغناء عن كل بضاعة اجنبية بسبب كثرة رسوم الجمارك وغلاء الاغاث .

لذلك انا اقترح ابقاء المادة على ما هي عليه . ولا يحمل لاجراء التسهيلات الزائدة في سبيل تحويل البضائع الاجنبية الى البلاد طالما البضائع الوطنية التي ترد من البلاد السورية والفلسطينية مستثناة من الرسوم فالبقاء الرسوم على البضائع الاجنبية بصورة يعجز عن دفعها كل تاجر وطني مما يجعل دواج البضائع الوطنية بالاسواق .

نظمي بك : ان رأي الاستاذ شمس الدين بك حسن فيما لو شئنا في غنى عن تلك البضائع التي تورد عنها .

لما ونحن بحاجة ماسة اليها وسواء اشفتنا مبلغاً ائتمراً الى قبضتها واستوفيتها عنها الرسوم لا يبدل وفيها زائرة هذا القطر الضعيف . فلا يجب ان نحمل المكلف الأردني الضعيف ضرائب أخرى عليه نظرية الزميل نجيب بك .

نجيب بك الشريدي : لو كان في شرق الاردن معامل تقوم بالاختراعات الصنوبرية والكمالية للبلاد لكنت نظرية شمس الدين بك في مخالفتها ولكن تلك المصانع انما تزدحم الرسوم بتكاليفها البضائع ولكن في شرق الاردن لا معامل ولا مواد ابداعية ولا شيء من الامتيازات التي تمنح من استيراد السلاد وان الصنوعات السورية تمتد لجنبيه في نظر شرق الاردن ويستوفى عنها الرسوم .

توفيق بك : لا يستوفى عنها الرسم .

نجيب بك الشريدي : (مداوماً) اذا كانت مستثناة من الرسم ففي .

شمس الدين بك : نعم مستثناة .

نجيب بك الشريدي (مداوماً) اشارك الزميل شمس الدين بك برأيه وقد .

ابراهيم بك : نجيب بك يقول انه يؤخذ عن الجزء كما يؤخذ عن السكك وانما ليست كذلك بل يؤخذ عن الجزء الرسم بكامله احياناً عندما يتفق مقدماً عن كمية معلومة ويتم حمل هذه الكمية فانصة الى دائرة الجمارك خلاف البيان فؤخذ حينئذ جميع الرسوم عن الكمية الواحدة والمليون مقدارها في البيان دون الالتفات الى وصول جزء منها .

فدانة الرئيس : اضع اقتراح نظمي بك

ابراهيم بك : دعوا يا سيدي اصل للمادة اولا

فخامة الرئيس : اضع اصل المادة بالرأي كما قرأها مقرر اللجنة فوافق المجلس على قبول المادة الثالثة .

عطا الله بك : ان رأي شمس الدين بك وجيه

ابراهيم بك : للمادة (٧) غدت المادة السادسة عشرة من القانون الاصيل كما يأتي :

(١) اذا وجد عند مقابلة البضائع الواردة محتويات (المانيستو) ان جزء منها ناقص فيرتب على المرسل اليه ان يودع مبلغاً يماثل الرسم الذي يدفع عن البضائع الناقصة .
(٢) يضبط المبلغ الذي اوضح بهذه الصورة اذا لم يثبت المرسل اليه المديخل خلال ستة اشهر من تاريخ (المانيستو) ان البضائع الناقصة لم تدخل شرق الاردن في اي وقت من الاوقات .

شمس الدين بك : وكيف يمكن للتاجر ان يثبت ان البضاعة لم تدخل شرق الاردن

ابراهيم بك : وكيف يمكن لمدير الجمارك ان يثبت من ان البضاعة لم تدخل شرق الاردن بل عبرت وهي بالطريق قبل وصولها .

شمس الدين بك : اساساً لو رأى صاحب البضاعة تسرق لم يمكنه ان يثبت ذلك .

ابراهيم بك : مادام ان التاجر ذكر في بيانه ان البضاعة خرجت من الشام وتوجهت لشرق الاردن بالقطار وثم وصلت ناقصة فعلى صاحبها ان يثبت عدم وصولها لاسواق شرق الاردن .

شمس الدين بك : اذا كنت انا سلمت البضاعة لأمور شرق الاردن بالشام وجرى سوقها لعمان بالقطار وكيف يمكنني ان اثبت لمدير الجمر بك ان البضاعة سرقت مع انني انا بقيت في الشام بعد سوقها .

ابراهيم بك : وكيف يعمل مدير الجمارك ان وجد البضاعة ناقصة عن المقدار المعلن في البيان . اذاً يجب إيجاد طريقة حل تحفظ منافع الجبهتين .

نظمي بك : ان القانون وليد الحاجة ويجب ان يوضع لاسباب معقولة انا بدوري اقترح لنو هذه المادة المدة وابقه المادة الاصلية كما هي .

الانسي بك : وهنا قرأ الانسي بك المادة الاصلية حرفياً : للمادة (١٦) اذا وجد احد الطرود ناقصة عن المائتين المتقدم من شركة الشحن يقترب على شركة الشحن اولا اظهار الاسباب المؤدية لتأخير الطرود الناقصة ثانياً احضارها خلال ستة اشهر من تاريخ المائتين واذا لم تحضرها في المدة المينة تكلف بدفع الرسوم الكاملة عنها اما الطرود الناقصة عن المائتين والتي تسلم من طرف ادارة السكة الحجازية فيعلم صاحبها عنها ويطلب الى ادارة السكة الحجازية بيان الاسباب التي ادت لتأخير ورودها او فقدانها ثم بعد مضي المدة المذكورة اذا لم تظهر فلادارة للكوس الحق بحصول الرسوم الكاملة عنها من صاحبها الغير يطلب التضمنات من ادارة السكة للبيان اليها .

نظمي بك : هي اشد منها .

شمس الدين بك : لا يوجد عدل في هذه الواد بضاعة تسرق وأنا ادفع الرسم عنها

الانسي بك : ماذا تريد يا أبا سامي رجوع مادة منها .

شمس الدين بك : ولا واحدة منها . هل من العتل ان تسلم مقدرات تجار شرق الاردن

لمدير الجمر بك : يجب ان يكون الاثبات من قبل المدير فيها لو ادعى ان التاجر سرق البضاعة .

ابراهيم بك : هل مدير الجمارك مجبور على تعيين ثلث من الحافظين على طول الخط ليحافظوا على البضائع الواردة لشرق الاردن .

نظمي بك : اقترح ان تعمل على هذه الصورة .

ابراهيم بك : هنا لا يوجد تعديل بل يجب ان لنذاكروا وتوجدوا حل مرض او احالتمنا على اللجنة .

نظمي بك : اذا وجد الوارد من البضاعة عند مقابلة محتويات المائتين ان جزء منها ناقص فيقترب على المرسل اليه ان يدفع الرسم مضاعفاً فيما اذا اثبتت دائرة للكوس ان هذه البضائع دخلت الى شرق الاردن .

ابراهيم بك : من اين يمكنها ان تثبت

نظمي بك : ارجو ان يوضع رأيي في الاقتراح

فخامة الرئيس : اذا وقفت لحل يحفظ منافع الجبهتين ويمنع التهريب تكونون حفظتم حقوق الخزينة والتاجر في آن واحد فليعال اقتراح نظمي بك الى اللجنة

عقده باشا : فليحال الى اللجنة وهذا الاوفى

نظمي بك : نعم يحال الى اللجنة .

عوده بك : فاذا لاحظنا الضيقة الموجودة واعتراضات الاخوان عليها نرى انه يستضيوا اتيان الادلة والاثبات من قبل مدير الجمر كلاً خلافاً للصفة وهذا مخالف للنطق .

ان البضاعة سلمت للقطار وختمت وشحنت ثم وصلت ناقصة ثم يقول المرسل اليه انبها سرقت والتي مكلف بدفع جميع الرسم عنها وبالوقت نفسه صعب على المدير ان يثبت خلاف ذلك وطبعه ارى ان البصر والايمن ضروريان في إيجاد حل موافق لمناخ الطرفين

شمس الدين بك : ان ادارة السكة مكلفة بارسال البضاعة الى الجرك رأساً
عوده بك : جاز ان تكون السكة نفسها اضاعت البضاعة . وجاز ان تكون البضاعة
مرقت من القطار او اثناء التزيل منه .
فخامة الرئيس : موافق على احواله اقترح نظمي بك بشأن المادة الثالثة الى لجنة القوانين
النظر فيه

فوافق المجلس على احواله الى لجنة القوانين المذكورة بالاكثرية .
شمس الدين بك : عندنا للوزارة الآن

توفيق بك :

المقدار الذي فيه اللجنة	مشروع ميزانية ١٩٣١-١٩٣٠	ميزانية ١٩٣٠-١٩٢٩	الصل المادة
١	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	للقر المالي
١٢٠٠٠	—	—	١ مخصصات سمو الامير المعظم
١٠٠٠	—	—	٢ ولي العهد
—	—	—	٣ مستشار خاص
٤٥٦	٤٥٦	—	٤ = = = ٣٨-٢-٤٦
—	—	٤٢٠	٥ مكاتب
٤٣٢	٤٣٢	—	٦ مكاتب ٣٢-١-٣٧
٣٠٠	٣٠٠	—	٧ طبيب
١٤٤	١٤٤	١٤٤	٨ كاتب وامام ١٢-١-١٢
—	—	١٨٠	٩ ميكانيكي (نقل لنافعة)
١٨٠	١٨٠	—	١٠ سائق سيارة
٢٤	٢٤	٢٤	١١ علاوة فرق الخدمة
٢٦	٢٦	٢٦	١٢ آذن
١٤٨٧٥	١٤٨٧٥	١٤٧٠٤	مجموع المخصصات
			الحرس نقل الدفصل الجيش العربي

نظمي بك : اقترح ابدال كلمة سكرتير بـ « رئيس الديوان »
فخامة الرئيس : موافقين ؟

فوافق المجلس على ابدال كلمة سكرتير بـ « رئيس الديوان »

نظمي بك : اقترح اضافة الف جيه (لتخصيص على ادارة شؤون البدو
شمس الدين بك : موافق جداً لان هذا متفق عليه مع الاعضاء الكرام قبل الحضور الى هذه
الجلسة نظراً لازومه للمهم

فخامة الرئيس : موافقين ؟

فوافق المجلس على اضافة الف جيه (تخصصات لادارة شؤون البدو) كادة (١٣) على
الفصل (١) من الميزانية وصادق على مجموع المواد بالفصل الاول بالاتفاق .

توفيق بك :

المقدار الذي فيه اللجنة	مشروع ميزانية ١٩٣١-١٩٣٠	ميزانية ١٩٣٠-١٩٢٩	الفصل المادة
١	٥٩٠	٥٩٠	الديوان العمومية وفائدة القروض
٥٩٠	٥٩٠	٥٩٠	٢ فوائد القروض
٥٩٠	٥٩٠	٥٩٠	٣ المجلس التشريعي
٢٨٠٠	٢٨٠٠	٢٨٠٠	١ فوائد القروض
٧٠٠	٧٠٠	٣٩٥	٢ مخصصات
٣١٠	٣١٠	٣١٠	٣ مكاتب ٢١-١-٢٥
١٠٨	١٠٨	٤٥	٤ مكاتب ١-١-١٧
١٠٨	١٠٨	١٠٨	٥ علاوة فرق العملة
٣٦٠	٣٦٠	٣٦٠	٦ مكاتب ١-١-١٧
٣٩٢٦	٣٩٢٦	٣٤٧٩	مجموع الرواتب والمخصصات